

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

د. مليكة حجاج د. أحمد بورزق
جامعة الجلفة

الملخص:

تطرح الهجرة السرية العديد من القضايا المتشابكة في أبعادها وأثارها ، وسوف نحاول في هذا الدراسة تسليط الضوء على إطارها المفاهيمي من خلال توضيح كيفية انتقال الهجرة من حق ممنوح إلى خطر محذور يهدد كيان الدول وأمن استقرارها، ولن يكون ذلك إلا بالولوج إلى مكامن الحراك البشري السري لأطراف العلاقة المحركة له انطلاقاً من دول طرد الأفراد إلى دول استقطابهم وأهم الآثار المترتبة على ذلك .

Résumé:

l'immigration clandestine pose de nombreux problèmes liés entre eux dans leurs dimensions et a effets , et nous allons essayer dans cette étude de souligné le cadre conceptuel en clarifiant la façon du déplacement de la migration du droit accordé à un pays a une entité qui menace la stabilité et la sécurité des pays ,et ne sera pas seulement de pénétré dans une zone de mobilité humaine Le secret des parties à la relation de conduite des pays d'expulsion des individus vers les pays de polarisation et les implications les plus importantes

مقدمة: أصبحت الهجرة السرية من المواضيع التي تفرض نفسها في الوقت الراهن خاصة في ظل الثورات العربية وما تشهده منطقة الشرق الأوسط من نزعات أمنية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، واختلال التوازن بين أقطاب العالم بوجود عالم غني وعالم فقير ، والإشكالات العملية التي تفرزها الهجرة السرية خاصة في دول الاستقطاب والعبور، وتعد الجزائر بحكم موقعها الجغرافي من أهم الدول المتأثرة بهذه الظاهرة باعتبارها دولة مقصد وعبور بالنسبة للمهاجرين القادمين من الساحل الإفريقي ودولة مصدرة لمواطنيها اللذين يريدون اعتناق الضفة الأخرى لتحسين أوضاعهم. والإشكال الذي يمكن طرحه في هذا الصدد ما هي أهم عوامل طرد واستقطاب الأفراد للدول دون احترامهم الأطر القانونية وانعكاسات ذلك؟ ولإجابة على هذه الإشكالية سوف نولي بالشرح والتركيز على النقاط التالية :

أولاً: تعريف الهجرة السرية

ثانياً: أسباب انتشار الهجرة السرية

ثالثاً: آثار الهجرة السرية

أولاً تعريف الهجرة السرية : قبل تعريف الهجرة السرية ينبغي الإشارة إلى تعريف الهجرة وتعرف هذه الأخيرة في اللغة على أنها هاجر المهاجر مهاجرة من البلد و خرج منه إلى بلد آخر وتَهَجَّرَ فلان تشبه بالمهاجرين¹ وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن ويسمى المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومسكنهم التي نشئوا بها و التحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلد آخر فهو مُهاجر².

وكلمة مهاجر كذلك تطلق على الوافد على البلاد و النازح بعكس اللغة الفرنسية حيث عندما ينتقل المهاجر Le migrant إلى بلد آخر غير بلده يسمى وافد imigrant بالنسبة للبلد الجديد، وهو مهاجر نازح émigrant بالنسبة لبلده الأصلي³.

وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم ، فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة ، كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة تعريفها بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي ، أو مكان

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول ، أو المكان المقصود ، ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة⁴ ، والهجرة ذكرت في أكثر من واحد وثلاثين مرة، في كتاب الله العزيز وهذا يدل على أن لها مكانة عظيمة، ومترلة كبيرة في الشريعة الإسلامية، وجاء الحديث عنها بصيغ عديدة وأساليب متنوعة في القرآن الكريم منها قوله عز وجل (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)⁵ ولا يكاد يخلو نص شرعي تكلم عنها إلا و قرن باعتبارها بالبعد العقائدي لقوله تعالى في كتابه الحكيم (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)⁶ كما تضمن القرآن الكريم هجرة الأنبياء و المرسلين عليهم الصلاة و السلام قال تعالى (فَأَمَّن لَّهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)⁷.

وكانت الهجرة على مختلف الشرائع السماوية والوضعية مباحة ومشروعة لان انتقال الإنسان من مكان إلى آخر ساهم في إعمار الكون بالاكشافات وتلاقح المجموعات البشرية مختلفة الثقافات والتوجهات، بحثا عن ظروف عيش أفضل له ولمن حوله، ولقد ازدادت معالم الهجرة تتبلور أكثر خاصة مع بروز العولمة وتطور وسائل الاتصال والمواصلات وتزايد الرغبة لدى شعوب الدول الفقيرة في الهجرة إلى الدولة الغنية لحاجتها لليد العاملة لبناء نفسها خاصة مع انهيارها إبان الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا الازدياد المضطرب والانتقال المتسارع أصبح عبئا ثقيلا على دول الاستقطاب استقبل برفض التأشيرات وسد الثغرات وتشديد الإجراءات ومعاقبة كل من يدخل إليها دون احترام القواعد القانونية المنظمة لعملية الانتقال مما أدى إلى البحث عن حلول أخرى لاستمرار الحياة بوتيرة تتلاءم مع مقتضيات الحاجة البشرية أهمها معانقة الجهول بامتطاء قوارب وشاحنات اغلبها لاتصل إلى البلد المعلوم⁸ وهذا ما يسمى بالهجرة السرية - موضوع دراستنا- وان كانت تسمى بمسميات ومفاهيم أخرى فهناك من أطلق عليها مصطلح الهجرة غير القانونية معرفاً إياها على أنها دخول الشخص موطناً غير موطنه أو يسافر للإقامة في وطن أجنبي بدون حيازته الوثائق اللازمة أو المرخصة التي تسمح باستقباله أو بإقامته⁹ وهناك من أطلق عليه مصطلح الحراف وهو مصطلح شائع استعماله في بلدان المغرب الكبير ويعني أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوربي في قوارب الموت، وعندما يصلوا يقوموا بحرق وثائقهم التي تربطهم ببلدهم الأصلي¹⁰.

ولقد أطلق عليها المكتب الدولي للعمل الهجرة السرية معرفاً إياها (مخالفة المهاجرين الشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية أو القوانين الوطنية وهم الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة - أو الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة - أو الأشخاص الذين لهم رخص عمل بموجب عقد ويخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد¹¹.

وهذه التعاريف على الرغم من اختلافها من حيث التسمية إلا أنها تحوي مدلول واحد أن الهجرة السرية تعني خروج الفرد من إقليم دولته أو دولة أخرى دونما الحصول على موافقتها لفترة ما، أو دخوله إلى إقليم الدولة المستقبلية من منفذ غير شرعي حاملاً مستندات غير حقيقية مخالفاً بذلك لوائح أنظمتها الداخلية و القواعد المتعارف عليها دولياً. وهذا التعريف يتواءم مع المنظومة التشريعية، والمعالج للمسألة بموجب قانون 08-11 هذا الأخير ينظم شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وتنقلهم فيها والإقامة بها، في حالة عدم إتباع الفرد المخاطب بإحكامه إجراءات الدخول، والإقامة يعد مهاجر غير قانوني¹².

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

وبالرجوع كذلك إلى أحكام قانون العقوبات اوجب المشرع الجزائري على كل جزائري أو أجنبي أن يتبع إجراءات الخروج، وإلا تعرض إلى عقوبات جزائية، وإرادة المشرع في هذه الحالة تُدرج وفق مدلول الهجرة غير القانونية، وهذا ما اتخذ عنوانا للقسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول من الكتاب الثالث من الجزء الثاني لقانون العقوبات المطلب الأول أسباب انتشار الهجرة السرية: إن الدول من منظور انتشار الهجرة السرية تنقسم إلى ثلاثة أنواع دول المنشأ ومن أهمها بلدان إفريقيا و جنوب الصحراء مثل جيبوتي و اريتريا و إثيوبيا و الصومال ، و الجزائر، المغرب و السودان وفي قارة آسيا الهند باكستان و سيرلانكا و الملاحظ أن العامل المشترك في هذه الدول معاناتها العديد من المشاكل السياسية و الاجتماعية و الجغرافية التي جعلت من أفرادها يفكرون في البحث عن الدول تؤمن لهم نوع من الاستقرار و العيش بأمن وأمان ، أما عن الدول المقصد فهي الدول الأكثر جاذبية و تطور، ويتمتع مواطنيها بمستويات دخل مرتفعة كدول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، بينما دول العبور فهي الدول التي يعبرها المهاجرين و قد تطول أو تقصر مدة إقامتهم و قد تكون شرعية أو غير شرعية ، ثم يتجمع هؤلاء المهاجرين في أماكن معينة داخل كل دولة لينتقلوا بصورة سرية إلى دولة أخرى¹³ ، وعلى هذا الأساس يمكن إجمال عوامل انتشار الهجرة السرية إلى عوامل مرتبطة بدول المقصد وأخرى بدول المنبع .

أ) العوامل المرتبطة بدول المنبع: وهي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت ، وتسببت في هجرة الأفراد خارج وطنهم ، وهي تتمثل في ظروف البلاد المرسله للمهاجرين من الناحية السياسية و الاقتصادية و الجغرافية والاجتماعية والديموقراطية والنفسية ، و التي تسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم¹⁴ وأهمها:

1- العوامل الاقتصادية: ان سياسات المخططات الاقتصادية التي تهجتها الدول النامية خاصة العربية بعد الاستقلال لم تحقق النتائج المتوخاة منها والتي ترجع بالأساس إلى أن الخطط الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها لم تكن صحيحة، كما أن الأسس المعتمدة على ذلك كانت هشّة ولم تصمد أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية.¹⁵ وتجلي في :

- عدم استقرار الأجور و الحرمان من بعض الوظائف: إن العديد من أبناء الدول المتخلفة خاصة ذو التعليم العالي لا يجدون فرص عمل، أو يتم التمييز بينهم، و يجرموا من بعض الوظائف المرموقة بمجرد العجز عن الحصول على الواجهة الاجتماعية، والمقابل المادي والمعنوي¹⁶ وفي هذا أكد العالمان الاقتصاديان بيركس Perkes و سنكلير Sinkler في دراسة لهما أن نمط الهجرة الدولية في المنطقة الحديثة حددت أساساً بالتوزيع اللامتساوي لمصادر الدخل النفطي كما أن الأوجه التي وظفت فيها العائدات النفطية في هذه الدول أدت إلى المزيد من التنمية اللأمتكافئة والى فروق في الدخل بين الدول العربية وفروق الدخل هي العامل الأساسي في حركة التنقلات الدولية¹⁷.

- الفساد السياسي والإداري: إن عزوف العديد عن العيش في وطنهم ناجم عن الإحباط الشديد الذي يصبهم جراء اعتقادهم أنهم لا يتحصلون على نصيبهم من الثروات التي تزخر بها البلاد ، الأمر الذي يدفعهم إلى التخلي عن الوطنية والتوجه نحو بلدان أخرى كرد فعل على ذلك، كما يمكن إدراج البيروقراطية السائدة في عملية التوظيف ، إذ غالبا ما تقوم احتجاجات عارمة حول الطرق المتبعة في التوظيف، والتي جل ما يسودها الغموض والتحيز والفساد وما يجمعه في طياته من رشوة و محسوبية¹⁸

وعلى الرغم من السياسة التي اتبعتها الجزائر في القضاء على أشكال الفساد انطلاقا من تصريح الموظفين العموميين بممتلكاتهم قبل اعتلاء وظائفهم¹⁹ واستحداث قانون الوقاية من الفساد ومكافحته²⁰ وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلا إن هذه الآليات لم تنجح في القضاء على أشكال الفساد الأمر الذي ولد الشعور الدائم المستمر لأبناء الوطن أنهم لم

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

يحصلوا على نصيبهم من الثروات التي تزخر بها البلاد وضعفت روابط الانتماء²¹ اتجاه هذا الوطن وتآكلت الهوية الوطنية لديهم والشعور بالاغتراب، وفي هذا أشار السيد جيلالي حجاج ممثل منظمة الشفافية الدولية بالجزائر أن انتشار الفساد جعل المواطن العادي يفقد الثقة في أجهزة الدولة ويزيد من حدة الاحتجاجات و الإضرابات²² والبحث عن بيئة أخرى أو مجتمع آخر قد يكون أكثر عدالة يتمكن من خلالها إشباع حاجاته من الانتماء، وإنشاء علاقات أخرى تكون بالنسبة إليه أكثر تناسبا²³.

ب- العوامل الاجتماعية : إن الإنسان الطبيعي لا يمكن أن يسلك سلوكا منحرفا دون مشاكل اجتماعية تكون دافعا وسببا مباشرا أو غير مباشر للوصول به لمخالفة القوانين والمعايير الاجتماعية والانحراف وفي هذا المجال يعاني سكان الدول النامية العديد من المشاكل أهمها²⁴:

-البطالة: تعرف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ولكنه لا يجده **25** ، كما عرفتها دائرة المعارف الأمريكية (حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه و الباحثين عنه ولا يجدونه)²⁶، وعرفتها منظمة العمل الدولي على أنها (كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر الثابت ولكن دون جدوى)،²⁷ والبطالة أصبحت لا تقتصر على الشباب غير المؤهل علميا ومهنيا فحسب وإنما أصبحت تطول كذلك أعدادا هائلة من خريجي الجامعات وذوي الشهادات العليا ، فأمام التزايد المطرد في آلية تكوين الخريجين وأمام عجز النسيج الاقتصادي العربي على امتصاص هذه الأعداد ، أصبحت عملية البحث عن الشغل تطرح نفسها بجدة، حيث تنتهي بأكثر من 60% من خريجي الجامعات العربية في كل سنة إلى وضعية بطالة مزمنة²⁸ وهذا يفقد الإنسان إرادته وثبات ذاته واهتزاز في شخصه مما يعكس سلبا على أسرته ومجتمعه وتكون عادتا ردة فعله اللجوء لأي وسيلة سلبية للحصول على حاجاته الأساسية والاجتماعية، ويكون في الغالب خروجه على المعايير و القيم و السلوك اليومي في المجتمع²⁹ وإذا طال أمدها تؤدي من الناحية النفسية إلى تغذية شعور الإحباط لدى العاطل مما يؤدي مع تزايد هذا الشعور وتفاعله إلى توليد شعور عدائي نحو المجتمع والآخرين³⁰، ولقد أكدت الدراسات النفسية أن البطالة تضعف من الشعور بالانتماء والتوحد إلى الوطن وتؤدي إلى الشعور بالاغتراب عن المجتمع وعن الذات³¹.

و تأتي البطالة في صدارة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر والتي أصبحت تضرب بجذورها عاما بعد عام خاصة بعد تراجع مناصب الشغل منذ 1986 حيث تم إنشاء 40 ألف منصب خلال 1994- 1998 مقابل 140 ألف خلال 1980- 1984، وفقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال إصلاحات 1994- 1999 مع تقلص الوظائف الدائمة التي كانت تمثل 49 بالمائة عام 2000 مقابل 38 بالمائة فقط سنة 322005 حيث انخفض العمال الدائمين سنة 2005، وعلى الرغم من سعي الحكومة الجزائرية في إطار الإنعاش الاقتصادي بخلق عدة آليات قانونية للقضاء على ظاهرة البطالة من بينها القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر عدد 80 الصادر في 11 ديسمبر 2006 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم ترقية الشغل ، و المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في ابريل 2006 ، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب و طالبي العمل المبتدئين، كما عملت على تسهيل، وإنشاء مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و أنشئت وزارة خاصة لهذه المهمة، و التي تشكل الإطار المركزي لتنظيم و الإشراف على هذا الصنف من المؤسسات، إلا أنها لم تكن قادرة على القضاء على الظاهرة بقدر ما هي مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

فاعليتها أن تذهب مع تزايد الأزمة، وتوسع الظاهرة لتشمل معظم الذين هم في سن العمل وهذا ما يؤدي بالأفراد إلى الهجرة و الفرار ولو سراً، ودون احترام القواعد القانونية للدول.

- الفقر: يعرف الفقر على انه الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء **33** أو هو حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادتاً بالدخل أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية **34** ، ولقد اعتبرته هيئة الأمم المتحدة انه عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية **35** ويتخذ الفقر عادتاً صورتان متشابهتان صورة فقر الوعي، وصورة فقر الموارد، أما فقر الوعي فهو فقر ثقافي يحول دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما فقر الموارد الإنتاجية فهو فقر يوقف تراكم جهود الناس في البحث عن موارد اقتصادية جديدة، وكلتا الصورتين من الفقر تدفعان الناس للعيش جثثاً تحت خط الحياة الإنسانية الكريمة **36** وبالرجوع إلى الإحصائيات العالمية نجد ما يقارب **30%** من سكان العالم ممن يتركزون في أكثر من **100** دولة نامية من فقر مدقع ويعشون تحت خط هذا الفقر بمعدل سنوي لا يتعدى **500** دولار أي قرابة دولار واحد ونصف يومياً يقضي به الإنسان متطلبات حياته من ملابس، معيشة، علاج، تعليم، مواصلات والعيش في عشوائيات تفتقد للمياه، الكهرباء، الوقود، الخدمات **37** وحسب آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ **2,5** مليون شخص يمثلون نحو **16** و **25%** من إجمالي السكان البالغ عددهم **32** مليون نسمة، ويفيد التقرير أن الجزائر توجد في رتبة متدنية في مؤشر الفقر حيث تم إحصاء نسبة **17%** من السكان، أو ما يعادل **6** مليون جزائري يعيشون في مستوى الفقر وهناك أكثر من **2%** يعيشون بأقل من دولار أو أقل من **80** دينار يومياً بينما هناك أكثر من **15,1%** من الجزائريين يعيشون بأقل من دولارين يومياً، **38** وتفادياً لازمة الفقر في الجزائر اهتتمت الحكومة مع مطلع التسعينات وحلول الألفية الثالثة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **2000-2004** الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو **2005-2009** وبعده البرنامج الخماسي **2010-2014** من اجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحد من مشكلة الفقر **39**، ولقد ساهمت هذه المشاريع في التقليل من هذه الظاهرة غير أنها لم تكون كافية للتخلص منها بشكل كلي خاصة في ضل انتشار الفساد، ومن جهة أخرى نلاحظ في الآونة الأخيرة أن ظاهرة انتشار الهجرة غير الشرعية في وتيرة متزايدة من قبل الجزائريين مما يرجح انه من الأسباب الرئيسي لعملية الانتقال دون التقيد بالأطر القانونية يرجع إلى تفكير المواطنين خاصة الشباب الحالم بتحسين مستواه الاجتماعي

- التفكك الأسري: تعتبر الأسرة المحيط الطبيعي لتنشئة الطفل ونموه، ومصدر أمانه وطمأنينته فإن تصدعت أو تفككت ضاع النمو الطبيعي والمتوازن للطفل وهذا التفكك يكون مادياً أو معنوياً **(40)**.، والتفكك المادي يرجع لعدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة نتيجة الطلاق أو الوفاة أما التفكك المعنوي أو العاطفي تكون فيه الأسرة مترابطة مادياً، إلا أنه يسودها الخلاف **(41)**، ويدخل في نطاقه كذلك معاملة الطفل بقسوة من طرف أحد الأبوين أو كليهما **42**، إن الافتقاد لهذه القيم الروحية للطفل يفقده معنى الحياة، ويعيش في خيبة أمل كبيرة تجعله فريسة سهلة للانحراف الاجتماعي، والأخلاقي، والكره الدائم لكل من حوله ليتحول إلى كره اجتماعي يستدعي امتطاء قوارب الموت للتخلص من التصدع الاجتماعي الأسري، وما يحمله في طياته من تهميش وضياع .

- النمو الديمغرافي: تعد دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية من المجتمعات الخصبة لارتفاع معدلات الخصوبة العالية فيها مع انخفاض سريع في معدل الوفيات **43**، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الجنوب من سكان العالم إلى **(84%)** بحلول

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

سنة 2025 مقابل (68%) في سنة 1960 ، وقد كانت نسبة (93%) من الأطفال الذين ولدوا في سنة 1990 في العالم النامي 44

وفي الجزائر لم يكن النمو الديموغرافي مشكلة في عهد رئيس الراحل هواري بومدين 1966 - 1979 معتبراً العنصر البشري أحد مقومات التنمية خاصة وأن الجزائر استترفت الكثير من أبنائها إبان حرب التحرير بالإضافة إلى مساحتها الشاسعة، وثرواتها التي يجب أن تستغل، إلا أنه وبعد تسلم مقاليد الحكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد عرفت الجزائر انفجار سكاني لم تستطع الدولة أن تستوعب أخطاره وأثاره التي شكلت عقبة هامة في مسيرة التنمية، وسبب هام في تفشي ظاهرة البطالة، إذ قدرت الزيادة السكان بـ 550000 نسمة سنوياً⁴⁵.

وأمام هذا النمو المستمر لعدد السكان وجد المواطن الجزائري نفسه أمام عدة تحديات فطرته التي تدفعه إلى تحقيق رغباته وأماله، وواجباته الأسرية اتجاه عائلته في تحقيق مطالبها وحاجاتها، ومجتمعها الذي لا يحقق له فرص عمل له ولغيره من أبناء مجتمعه فكان حله الانتقال من دولته إلى دولة أخرى دون احترام الأطر القانونية عله يجد عمل يحقق رغباته، ومتطلبات عائلته بعيداً عن التزاحم البشري، وما يثيره من أخطار وأمراض⁴⁶.

- فشل السياسات التعليمية: في العديد من الأحيان يجد الطفل نفسه مضطراً لمغادرة الدراسة مبكراً وذلك لعدة أسباب، فقد تكون الأسرة غير قادرة على تحمل أعباء الدراسة، وقد تكون المدرسة بعيدة كما في العديد من القرى مما يضطر الآباء إلى إيقاف أبنائهم عن الدراسة، وقد يضطر الأطفال إلى مغادرة المدرسة نظراً للصورة القائمة والمؤثرة التي يتركها الشباب الجامعي المعطل⁽⁴⁷⁾، مما يدفع بهم إلى اختصار الطريق والتوقف مبكراً عن الدراسة حتى لا يواجه نفس المصير، وفي حالات أخرى تضطر الأسرة لتوقيف ابنها عن الدراسة ليشغل ويساعد على أعباء البيت، ويعتبر الأطفال المتسربين والمتوقفين عن الدراسة فئة مرشحة لخوض تجربة الهجرة السرية

ج- العوامل الجغرافية: يعد العامل الجغرافي في الكثير من الأحيان عاملاً محمداً في ربط العلاقات بين الدول فقد أجمع العديد من الباحثين على أهمية القرب الجغرافي في ربط جسور التواصل والانتقال بين البلدان⁴⁸ فالمملكة المغربية مثلاً تشكل بوابة رئيسية ووصلة وصل بين أفريقيا وأوروبا فإذا كان هذا القرب الجغرافي قد ساهم في فترة الفتوحات الإسلامية في تسهيل فتح الأندلس على يد طارق بن زياد فإنه أصبح اليوم وبعد مضي قرون عديدة ملاذاً لكل الذين يسوا واستحال عيشهم، ويتطلعون لعالم آخر مختلف لم يعرفوا عنه شيئاً سوى صورة بنيت في مخيلتهم، تدفعهم إلى المخاطرة بأرواحهم وراء آمالهم، ولقد أكدت الدراسات السوسولوجية الإستراتيجية أن بلدان شمال أفريقيا عموماً قنطرة عبور، ليس فقط لرؤوس الأموال، وإنما أيضاً لأسراب من البشر في مستقبل أعمارهم ممن يلقون بأرواحهم وسط أمواج المتوسط تستهويهم لحظة الوصول إلى الضفة الأخرى⁴⁹.

ب- العوامل المرتبطة بدول المقصد: وهي عبارة عن عدة عوامل ساهمت في جذب العديد من المهاجرين كتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية متحملة العبء الأكبر من هؤلاء الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية⁵⁰. واهم هذه العوامل:

- السياسة المتبعة من قبل حكومات دول المقصد: تعد الدول الأوروبية من أهم الدول المستقطبة لسيل المهاجرين غير الشرعيين، وهذا يعود إلى عدة عوامل تجعلها محل استيراد لرحل البشري نحو إقليمها كتحسن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما جعلها تستحدث ترسانة قانونية تواكب هذه الظاهرة التي باتت تهدد كيانها وتورق

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

صفوها ، ومن جهة أخرى عسكرة حدودها و تطوير أقاليمها من خلال تفعيل أجهزة أمنية تسهر على ذلك وهذا ما سوف نوليه بالشرح في نقطتين

1- تجريم الهجرة غير الشرعية في النصوص القانونية للدول الأوروبية : اتبعت العديد من الدول الأوروبية سياسة تشديد نصوصها القانونية فيما يتعلق بالهجرة السرية وأهمها فرنسا حيث قدم وزير الداخلية آنذاك نيكولا ساركوزي مشروع للحد من اللأمن الذي تعاني منه الدول الأوروبية، وقد انتهى إلى ربط بين مفهومي الأمن والهجرة، لأن على حد اعتقاده أن المشاكل التي تعاني منها الدولة الغربية بسبب الهجرة تمس أمنها وسلامة سيادتها وسلطتها، وقد صادق مجلس الوزراء على ذلك المشروع الذي تقدم به وزير الداخلية بتاريخ 2003/05/01، وقد تضمن هذا القانون شروط إقامة الأجانب ودخولهم التراب الفرنسي، والتي تغيرت وأصبحت أكثر صرامة وصعوبة حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة⁵¹، وبمجرد وصول ساركوزي إلى الحكم سنة 2007 قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا على مدى تاريخها أطلق عليها اسم وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية تولى هذه الوزارة بريس هورنغو الذي تربطه بساركوزي علاقة قوية جديدة في جو مشحون بالاستياء والمعارضة من أوساط سياسية وإعلامية على رأسها المنظمات المعنية بالهجرة التي ذهب البعض منها إلى اتهام الوزير بأنه وزير التطهير العرقي وهذا ما تجسده إستراتيجية ساركوزي المعرفة بالهجرة الانتقائية⁵².

كما تعتبر إيطاليا⁵³ من أول الدول الأوروبية المتضررة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة منهم هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الإيطالي وتجديد إقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربع نقاط رئيسية:

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
- وأخيراً الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين⁵⁴.

- استحداث أجهزة أمنية لتطبيق الأقاليم الأوروبية: استحدثت الدول الأوروبية العديد من الأجهزة قصد حماية إقليمها خاصة في ظل اتحادها مع بعضها البعض⁵⁵ وتكتلها لمحاربة كل ما يشكل اعتداء على شعبها وأرضها أهمها منظمة الشرطة الأوروبية⁵⁶ والتي تعمل على ضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين ، والذين يبذلون قصارى جهودهم لتوفير المأوى لهم واستغلالهم بانخفاض الأسعار للقيام بالأعمال التي يطلق عليها D3 (قاسية، خطيرة، قدرة)⁵⁷ وكذلك الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود Frontex⁵⁸: والتي زودت بستة وعشرون طائرة مروحية ، واثنان وعشرون طائرة صغيرة، ومائة وثلاثة عشر باخرة بالإضافة إلى أربعمائة وستة وسبعون شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية كإدارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب⁵⁹، ومن أهم مهام المنظمة تسيير التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بهدف إعادة المهاجرين نحو البلدان الأصلية أو سواحل الدول العبور التي انطلقوا منها وإبرام اتفاقات أمنية مع تلك الدول بغرض وقف حركة المهاجرين غير الشرعيين ودوريات بحرية للرقابة وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركة التنقل⁶⁰

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

والملاحظ أن السياسة المتبعة من قبل دول الاتحاد الأوربي بطابعها المزدوج تكتسي طابع التشديد وتضييق الخناق وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات إلا إنها بقيت وستبقى بلاد يلهث له آلاف الشباب لتحسين ظروفهم وحياتهم، ولن يكون ذلك إلا بطريقتين إما عن طريق الهجرة السرية أو عن طريق عصابات التهريب التي تجعل منهم سلع وبضائع تنقلهم عبر الحدود الدولية مقابل أموال أو أشياء مادية متناسبة أهم أجسام بشرية

-العوامل الاقتصادية التي تتمتع بها دول المقصد: تتمتع دول المقصد وفرة اليد العاملة في القطاعات الخاصة خاصة دول الاتحاد الأوربي و سواء كانت تعاني من أزمة اقتصادية أو لا تجد أبناءها مستغنون عن بعض الوظائف فدولة اليونان على الرغم من كونها تعاني من مشكلة البطالة فهي بحاجة إلى تأمين مناصب عمل لأفرادها، اللذين يأبون العمل في بعض القطاعات الخاصة التي يبذل فيها جهد عضلي وعادة ما تكون خطيرة، أو يكون راتبها غير كافي لتأمين مستوى معيشتهم لذا نجد أصحاب بعض الأعمال يعتمد على العمالة الوافدة لجني الفواكه و الخضار، أو خياطة الملابس أو تنظيف المباني، 61 كما يجفز الشباب أيضا على الهجرة، الحملات الموسمية التي تقوم بها الدول الأوربية خاصة إسبانيا وإيطاليا من أجل تسوية أوضاع المهاجرين السريين كما حدث في إسبانيا مؤخرا، حيث استفاد عدد كبير من المهاجرين السريين من هذه الحملة واستطاعوا تسوية أوضاعهم 62.

- العوامل الاجتماعية : تتمتع الدول المتقدمة بعدة عوامل جعلتها قبلة للعديد من الأفراد الحالمين بتحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن تلخيص هذه العوامل على النحو التالي:

- قلة عدد السكان : تعاني العديد من الدول المتقدمة تراجع في عدد سكانها فالإتحاد الأوربي يعد الأكبر سناً في العالم مع هبوط نسبة الشباب تحت العشرين ، وارتفاع نسبة الكبار فوق الستين من العمر فدولة اسبانيا مثلا يبلغ عدد سكانها 40 مليون، وسينخفض بحوالي 5 ملايين في عام 2050، ومن المتوقع ارتفاع عدد اللذين يفوقون الستين من العمر بمقدار 10 مليون 63 ، وتبعاً لذلك صدر تقرير لإدارة السكان التابع للأمم المتحدة سنة 2000 يؤكد أن أوروبا نظراً لتقدم العمر بما يجب أن تدعو عددا من المهاجرين كحد أدنى 47,5 مليون، و 159 كحد أقصى خلال السنوات القادمة، (إلى غاية سنة 2050)، و ذلك لغرض الحفاظ على عدد سكانها، و حفظ التوازن من أربعة و خمسة من السكان النشيطين مقابل واحد من اللذين هم في سن المعاش كما حذرت صحيفة LE MONDE الفرنسية في 2004/1/29 أن الأوربيين سيخطفون إذا ما أغلقوا أبوابهم أمام الهجرة الوافدة، و هو ما لن يضر فقط بوضعهم الاجتماعي، و الاقتصادي على المدى الطويل بل سيدفع المزيد من الناس إلى محاولة الدخول غير المشروع

- المظاهر الخارجية: وتظهر في مظهرين دور الإعلام، وما يبيديه الأفراد من سلوكيات أثناء عودتهم إلى بلد المصدر.

- دور الإعلام : من بين العوامل الأقدر على تصوير العواطف و الأكثر رسوخا في المخيلة الإعلام، وأهم صوره السمعي البصري خاصة الانترنت و التلفزيون هذا الأخير الذي أصبح يشاهده معظم سكان الكرة الأرضية بل أصبح يغزو الحدود، والدول و يقتحم المنازل الآمنة عبر الأثير والأقمار الصناعية المتقدمة، ونجد العديد من القنوات الفضائية تعمل على عرض الظروف المعيشية الصعبة في الدول المصدر، والرخاء المعيشي في الدول المقصد و تبيان حجم الفجوة بينهما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي زاد من إصرار العديد على شد الرحال، وتعد القنوات التلفزيونية الإسبانية من أهم القنوات التي تمرر من خلال برامجها أفلام تبين فيها الأوضاع الجيدة والحالة المزدهرة في أوروبا مما يجعل التفكير في الهجرة أمرا سهلا. 64

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

-تصرفات المغتربين أثناء عودتهم : من الأسباب التي أدت إلى حوض تجربة الهجرة السرية إلى دول المقصد عملية التأثير التي يمارسها المهاجرين العائدين من الخارج باقتناء أجهزة متطورة من سيارات وآلات الكترونية، والسكن في منازل ضخمة واقتناء ملابس الرفاه و الدخول في مشاريع و استثمارات ضخمة65 فهذه المظاهر وغيرها كان لها بحق فعل مزلزل في قلوب من تخلف بهم الركب وشلهم الانتظار و القلق66، وربما لهذا السبب تُقدم العديد من الدول المصلحة على البحر أكثر قربا منها ممن أصيبوا بحمى الرحيل في فصل الصيف فصل عودة المغتربين إلى أرض الديار.

ثالثا آثار الهجرة السرية : تعد الهجرة السرية من القضايا المتشابكة في أبعادها والمتداخلة في أطرافها فهي لا تخص طرف معين ولا تتعلق بفئة معينة وإنما تخص دول المقصد باعتبار أنها البلدان الذي يترشح منها الأفراد إلى بلدان أخرى يروا فيها آمالهم لتحقيق أحلامهم ، ومن جهة أخرى دول الاستقبال التي تستقبل سيل المهاجرين نحو اقاليمها، دون تجاهل حالة المهاجر غير الشرعي أثناء دخوله دول الاستقطاب بدون استأذن والعيش فيها دون ضيافة واستقبال وسوف نشرح هذه الآثار في النقاط التالية :

-انعكاسات الهجرة السرية على دول الاستقطاب : بعد استفادة دول شمال البحر الأبيض المتوسط من أبناء جنوبه حاولت دول الشمال أن تضيق الخناق بتشديد الحراسة وتعقيد الإجراءات لمنع الدخول إليها، وذلك بخلق آليات تسعى في طياتها بتجفيف منابع الزحف البشري القادم نحو أراضيها بصورة غير قانونية67 معتبرا أن هؤلاء البشر مجرد عبئا يقع على كاهلها ، وأداة سلبية للعبث بأمنها الوطني ، ووسيلة لتهديد استقرارها الداخلي ، كما أنها يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطحابها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، وفي استطلاع للرأي العام سنة 1997م أجرته مصالح اللجنة الأوروبية والجهاز التنفيذي للمجموعة الأوروبية الاقتصادية، أن نسبة كبيرة من الأوروبيين ترفض دخول الأجانب إلى أراضيها ، ولقد زاد هذا الرأي حدة خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001م الذي يعتبر منعرجا هاما في تضيق الخناق على الأجانب لارتباطهم بالإرهاب والجريمة المنظمة. كما ساهمت حملات الإعلام في تأليب الرأي العام ضد المهاجرين خاصة غير الشرعيين، وذلك باستغلال الحوادث والهفوات المتفرقة كفضيحة الحجاب في فرنسا، ولقد بالغت وسائل الإعلام في وصف ظاهرة الهجرة بالغزو الإسلامي الغربي الجديد لأوربا، وأن العرب والمسلمين الأفارقة مجرد إرهابيين ومحور شر على حد تعبير الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن 68، وهذا ما يعكسه تقرير الوفد التابع للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بمناسبة زيارته لأحد مراكز الإقامة المؤقتة للمهاجرين غير الشرعيين للامبيدوزا "أن المركز أحواله بالغة التدهور، وبدائية إلى حد بعيد69" وفي هذا الإطار أعربت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة على قلقها العميق إزاء حالات الطرد الجماعية، إذ نشرت في افريل 2006 تقريرا أشارت فيه إلى حالات خطيرة لعدم إتباع الإجراءات الإدارية الثابتة، وعدم مراعاة مبدأ الإشراف القضائي، المنصوص عليه قانوناً ، على احتجاز الأجانب وطردهم70" أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فلقد أقر مجلس النواب الأمريكي قانوناً في ديسمبر 2005، يتضمن بنود تعتبر المهاجرين غير النظاميين، ومن يتعامل معهم مجرمين، ودعا إلى إنشاء سياج عالي التقنية على طول أجزاء الحدود الأمريكية مع المكسيك بهدف الحد من تسلل المهاجرين71.

انعكاسات الهجرة السرية على دول المنبع : إن الرحلات التي ينظمها المهاجرين السريين تشمل أغلبها فئة الشباب هذه الفئة التي تعد الشريحة الأهم باعتبارها القاعدة الأساسية للهرم السكاني ، وهذا فعلا ما حدث في بلدية الخريبة المجاورة لمدينة الغزوات الجزائرية فعند التحول في هذه البلدية يلاحظ كأنها مدينة خالية من السكان خاصة الشباب،72 وهذه النتيجة يترتب عليها نتائج أخرى ذات علاقة ولا تقل خطورة على دولة المقصد فإذا تناقص السلم الهرمي للشباب

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

فالأكيد حدوث خلل في التوازن بين الذكور والإناث وبالتالي تضعف نسب الزواج وتنخفض معدلاته فتؤدي إلى انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمع فضلاً على أن عودة هؤلاء الشباب إلى أرض الوطن في حالة طردهم من بلدان المقصد واستلامهم من قبل الحكومة الجزائرية قد يولد لديهم الشعور بالمهانة والانتقام من الوطن خاصة في ضل البطالة المتفشية إلى ارتكاب جرائم تهدد وتمس المصالح الجديرة بالحماية كجرائم الاعتداء على المال والأشخاص.... وبالمقابل يرى بعض الخبراء على الرغم من هذه الآثار السلبية فإن وجود المهاجرين خارج أوطانهم إذا تمت تسوية وضعيتهم القانونية داخل دول المقصد قد يساهمون في تنمية دولهم عن طريق التحويلات المالية إلى بلادهم باعتبارها أحد المصادر المهمة للدخل القومي حيث قدر البنك الدولي في سنة 2006 بلوغ نسبة تحويل الأموال إلى البلدان الأصلية من طرف المهاجرين بـ 276 مليار دولار 73، كما أشار في هذا السياق تقرير صادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوربية أن مساهمة العمال المغتربين في ميزان المدفوعات الجزائري من أهم مصادر الدخل والتحويلات النقدية لهؤلاء العمال 74، وأحصى المكتب الدولي للشغل 8763 مشروعاً استثمارياً أنشأها المهاجرون التونسيين في تونس بين عامي 1988 و 2001 وهي مشاريع أسهمت في إحداث 38263 منصب شغل في حين أحصى ديوان التونسيين في الخارج 2111 مشروعاً استثمارياً أنشأها المهاجرون التونسيون بين عامي 1995 و 2001 كما بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي أنشأها المهاجرون في تونس في قطاعات الزراعة و الصناعة والخدمات 11815 مشروعاً استثمارياً بين عامي 1987 و 752002، إلا أن هناك جانب آخر يشكك في الإفراط في تقدير الجوانب الإيجابية لهذه التحويلات على الاقتصاد القومي لدول المقصد خاصة وأن أهم الأموال النقدية يتم تحويلها عبر قنوات غير رسمية، وبالتالي لا تملك الجهات الرسمية أية معلومات بخصوص وطبيعة مجالات توظيفها، من جهة أخرى أن المتبع لأنماط الإنفاق التي خضعت لها هذه التحويلات يكشف أنها كانت أبعد ما تكون عن ما يحلم به الاقتصاد الإنمائي فكثيراً من أموال التحويلات تذهب إلى مجال الاستهلاك، وبعضها استهلاك كمال، وقد تركز جلها في مجال الاستثمار العقاري الشخصي أو في مجال التجارة والأعمال الشخصية المحدودة.

-انعكاسات الهجرة السرية على المهاجر السري : إن الهجرة السرية تلقي بظلالها السلبية على كل مهاجر غير شرعي أراد الرحيل لمعانقة الضفة الأخرى، لتبدأ رحلته بالمخاطرة بحياته، وسلامته الجسدية حيث قد تحطم آماله على صخور السواحل الأوربية، وإذا نجح بالعبور بسلام وأمان حدود دولة المقصد تبقى دقائق قلبه في ارتجاف دائم، واحتراس ملؤه الخوف والقلق من إلقاء القبض عليه من قبل سلطات الدولة التي دخل إليها دخيلاً بدون استئذان ليتحول المهاجر المهرب من كائن اجتماعي وبيو ثقافي إلى كائن بيولوجي محض معتقل أفكاره، وحبس مبادئه التي يحملها معه من وطنه 76 وهذا ما ثبتته الدراسات النفسية بأن الهجرة سواء كانت طوعية أو قسرية، كما هي الحال في أثناء الحروب والكوارث الطبيعية، وفردية أو جماعية فإن لها آثارها النفسية على الفرد المهاجر. فأولى هذه الدراسات كانت في عام 1912 حيث أشار بولاك إلى أن الاضطرابات العقلية هي أكثر شيوعاً بمرتين في أوساط المهاجرين في مدينة نيويورك مقارنةً بالسكان الأصليين، وأيضاً أودغار توصل إلى النتيجة نفسها في دراسة قام بها على المهاجرين النرويجيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1932 إذ أظهرت دراسته أن هؤلاء المهاجرين هم أكثر إصابة بالأمراض النفسية مقارنةً بالنرويجيين الذين مازالوا يعيشون في النرويج. وفي دراسات أخرى حديثة توصل الباحثون إلى النتيجة نفسها أيضاً. 77. وإذا أسعف المهاجر السري الحض وكان سليم من الأمراض النفسية ووجد عملاً فلا تكون حياته أكثر حظاً لأنه بمجرد أن يجد عملاً سرياً يكون قد وقع على بياض حياة يشتغل فيها بدون أن تراعى فيها أبسط الحقوق والقيم الإنسانية، ويمكن أن يبقى

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

على ما هو عليه مدة طويلة علّه يكسب الأقدمية التي تحقق له التخلص من وضعه غير القانوني الذي يعيشه، وهذا ما يوجد في منطقة موريسيا الإسبانية حيث تحتل رقما قياسيا فيما يتعلق بالتشغيل غير القانوني، بالإضافة إلى كل هذه المشاكل التي يعاني منها المهاجر السري نظرة الحكومات الأوروبية وشعوبها له حيث أشار المستشرق الأمريكي برنارد لويس Barnard louis في مقابلة مع صحيفة دي فيلي Journal de fili الألمانية في 19 أبريل 2006 إلى تخوفه من اختفاء القارة الأوروبية مع نهاية هذا القرن لأنها حينئذ تكون مجرد جزء ملحق بالعالم الإسلامي وذلك بسبب تدني معدل المواليد في أوروبا بدرجة تهدد مواطنيها بالانقراض مقابل تزايد معدل المسلمين في أوروبا فضلا عن استمرار الهجرة من العالم الإسلامي باتجاه أوروبا، وكذلك دخول كثير من الأوروبيين سنويا في الإسلام الأمر الذي سيجعل المسلمين هم الغالبية في المجتمعات الأوروبية على أقصى تقدير بحلول 2075، وواصل في هذا السياق الكاتب الفرنسي الشهير ألان جريشو Alan jerishou مدير تحرير مجلة لوموند دبلوماسيك Journal le monde diplomatique ، "بقوله لا بد أن علما أمريكيا سيكتشف قريبا جينا للإسلام، والذي سيفسر لماذا هم مختلفون عن باقي البشرية المتحضرة 78. وهذا ما نجر عنه أفعال مورست حيال الأجانب كإحراق بيوت الأتراك في ألمانيا أو تفجير مقاهي المغاربة في بلجيكا، وإلقاء مواطن مغربي في نهر السين في باريس 79، وتوجد العديد من الأدلة تعزز هذا الاتهام أهمها ما بينه استطلاع فرنسي للرأي 2006 أجراه معهد سي إس أي في مارس بتكليف من اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان تزايد العنصرية في المجتمع الفرنسي تصل إلى الثلث لتعتبره اللجنة دليلاً على اضطراب اجتماعي واقتصادي 80.

الخاتمة

إن عرض عوامل استفحال انتشار الهجرة السرية هي عوامل متداخلة في اتخاذ القرار متغيرة بتغير أهمية كل عامل مع مرور الزمن فنجد عوامل تربعت واستفحلت في دول المقصد كسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جعلت أفرادها يفرون منها ولو بدون إتباع الأطر القانونية واحترام الأمانة الإنسانية المبعوثة في النفس البشرية مقابل حق متأصل في التزعة البشرية بالبحث عن حياة أفضل واستقرار أكثر في دول المقصد غير أن الرياح تهب بما لا تشتهي السفن فدون المقصد على الرغم من تحسن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي تعتبر من يدخل إليها بدون استئذان دخيلا عليها يجب طرده وإبعاده لكونه يهدد أمنها واستقرارها و الأكد أن الهجرة السرية مستمرة وستستمر من دول الطرد إلى دول الجذب مادامت هذه الظروف موجودة سواء بالنسبة لدول المقصد او المنبع ، وربما الحل يكمن في التنمية ونقصد بذلك خلق آليات حقيقية للتحقيق التنمية الشاملة في بلاد المقصد من خلال فتح أجندة الحوار بين عالم الشمال والجنوب بضرورة مساعدة دول الشمال دول الجنوب من خلال الإعانات المالية و الوسائل التقنية للقضاء على الأزمات والظروف السيئة التي تتخبط فيها دول الجنوب

المراجع

- 1 المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة 39 ، دار المشرق، بيروت، دون سنة النشر، ص 855.
- 2 ابن منظور، لسان العرب ، الطبعة السادسة، المجلد الخامس عشر، دار صادر 2000، ص 22.
- 3 كريم متقي مشكور، الهجرة السرية للأطفال القاصرين نحو أوروبا، دراسة في ظل المواثيق الدولية و التشريعات الوطنية ، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون)، جامعة سيد محمد بن عبد الله ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس ، المغرب، 2006 ، ص 7.
- 4 عادل ابوبكر الطلحي ، الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا مقال متوفر على الموقع الالكتروني

63193149/...www.youm7.com/story/2017/4/1/

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

- 5 سورة النساء الآية 97.
- 6 سورة الأنفال الآية 74.
- 7 سورة العنكبوت الآية 25.
- 8 مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016-2017 ص 1
- 9 - أنظر خالد فهمي، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء القانون رقم 64 سنة 2010 والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية، 99 - An Approach to Irregular Migration, Graziano Battistella, دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2009، ص 192 و And International Migration An Intractable Issue, Organization For Migration, International Institute Of Humanitarian Law, 2008 p 51. And International Migration And Human Rights Challenges And Opportunities On The 60 th Universal Declaration Of Human Rights), Global Migration Group, United Nations, 2008. P07.
- 10- نصيرة عتيق، الهجرة غير الشرعية في ظل الشريعة الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى المنتدى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة لقانون، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 19-20 أبريل 2009، ص 288.
- 11- انظر عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير المشروعة نضرة على القانون 09-01 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 01، جامعة ميرة عبد الرحمان، كلية الحقوق، بجاية، 2011، ص 9.
- 12 مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، المرجع السابق، ص 88
- 13 غير أن هذا التقسيم ليس بتقسيم ثابت ومطلق فبعض الدول تمثل دول منشأ بالنسبة لتيارات الهجرة السرية ولكنها في الوقت ذاته تستخدم أقاليمها كمعابر وبعض الدول تمثل دول مقصد بالنسبة لهذه التيارات ولكنها في الوقت ذاته تعد دول معبر، فمثلا تعد ليبيا في السابق بلد مقصد لتدفقات الهجرة السرية لارتباط حدودها مع بعض الدول الإفريقية كتنشاد والنيجر والسودان كما تعد بلد عبور نظرا لموقعها الجغرافي مع بعض الدول الأوروبية فالساحل الليبي يبعد عن مالطا بحوالي 350 كلم، وهناك بعض الدول تكون منشأ ومقصد وعبور للمهاجرين في آن واحد كالمغرب والجزائر حيث تستقبل هذه الأخيرة العديد من المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية كمالى ونيجيريا بنية البقاء والاستقرار بصفة غير شرعية أو بنية مواصلة رحلتهم إلى الدول الأوروبية، و بالمقابل فهي دول تعاني من فقدان أبنائها لمحاولتهم الالتحاق بالركب الحضاري الغربي. للتوسع انظر: عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 47 وما يليها. محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية دراسات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2013، ص 31. و إيمان شريف، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم البحوث والجريمة، القاهرة، 2010، ص 58. راجح كذلك أحمد الحداد، التدابير الأمنية لمكافحة ظاهرة تهريب الأطفال في الجمهورية اليمنية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرعية، الرياض، 2011، ص 34
- Baseline, Sarsembayev Marat Aldangovich, Natalia Hadjimuratova Davron Mukhamadiev, Katarina Gembicka, Claus Folden Research On Smuggling Of Migrant In From And Through Central Asia, International Organization For Migration, Vienna, September 2006, p 05.
- 14 يسري الجوهري، جغرافية السكان، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، 1990، ص 187
- 15 متقي مشكور، المرجع السابق، ص 212
- 16- أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، 2012، ص 33.
- 17- أنظر باقر سليمان النجار، حلم الهجرة للثروة (الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 42.
- 18 جبار بوكثير، مهدي بولطار، قراءة اقتصادية لأسباب الهجرة غير الشرعية مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 19-20 أبريل 2009، ص 203
- 19 كما صدرت عدة مراسيم رئاسية بهذا الشأن ومنها المرسوم الرئاسي رقم 07-204 المؤرخ في 17-17 رمضان 1428 الموافق ل 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، وأيضاً المرسوم الرئاسي رقم 07-305 المؤرخ في 17 رمضان 1427 الموافق ل 29

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

- سبتمبر 2007 الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على الموظفين والأعوان العموميين الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة ، كما نجد أيضا المرسوم الرئاسي رقم 04-306 المؤرخ في 17 رمضان 1427 الموافق لـ 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد النظام التعويضي للموظفين والأعوان العموميين الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة ، والرسوم الرئاسي رقم 07-307 المؤرخ في 17 رمضان 1427 الموافق لـ 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد طرق منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية
- 20- بموجب الأمر رقم 03-6 المؤرخ في 19 جمادى الثاني 1427 الموافق لـ 15 يوليو 2006
- 21- عامر مصباح ، الهجرة غير الشرعية إطار نظري لتحليل ، مجلة فكر و مجتمع، العدد الثالث ، طاكيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2010 ، ص 70 .
- 22- محمد بن وراث ، مفيدة لمزري ، إجراءات الاتحاد الأوربي في حماية المهاجرين غير الشرعيين ايطاليا نموذجاً، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الرابع الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 19-20 أبريل 2009. ، ص 99.
- 23- عامر مصباح، المرجع السابق ، ص 70 .
- 24- حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، اثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب، مجلة دراسات نفسية، العدد الأربعين ، مركز البصيرة للبحوث و الإشارات و الخدمات التعليمية، 2011، ص 136
- 25- حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، المرجع السابق، ص 136
- 26- تركي بن محمد العطيان ، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي ، دراسة نقدية على المجتمع السعودي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب ، العدد الرابع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006 ، ص 363.
- 27- وقسم الفقه البطالة إلى عدة أنواع أهمها البطالة الرسمية، و هي البطالة المسجلة لدى الدولة، و لدى المكاتب، أو الأجهزة المختلفة لذلك، و تأخذ أحيانا كمقياس للبطالة ، البطالة المنقعة و هي البطالة المستمرة التي يظهر من خلالها الفرد أنه يعمل، ويتقاضى أجرا لكنه فعليا لا يعمل ، و لا ينتج شيئا . البطالة الإجبارية ، و هي البطالة التي يضطر فيها الفرد ترك عمله لسبب خارج عن إرادته لتسريحه من عمله نتيجة أزمة اقتصادية أو مرضية . البطالة الهيكلية و هي التي تحدث بين العاملين بسبب حدوث تغيرات في العمل طبقا للمتطلبات الاقتصادية تتطلب قدرات ومهارات إضافية لا تكون موجودة في بعض العمال الأصليين. للتوسع أنظر: و حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، المرجع السابق، ص 136. أسماء درسي ، البطالة و الجريمة دراسة تحليلية لواقع الظاهرة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، العدد 02 ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق، 2009 ، ص 338 .
- 28- الغالي احراشو، البحث عن الشغل وسيكولوجية مواجهة البطالة (حالة خريجي الجامعة المغربية) مجلة دراسات نفسية ، العدد الأربعين، مركز البصيرة للبحوث و الإشارات و الخدمات التعليمية، 2011 ص 32
- 29- تركي بن محمد العطيان ، المرجع السابق ، ص 363 .
- 30- عاطف عبد الفتاح عجوة ، البطالة في العالم العربي و علاقتها بالجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض، 1406، ص 42.
- 31- حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، المرجع السابق ، ص 140 .
- 32- للتوسع أنظر أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع و القانون و المواثيق و البروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، 2012، ص 10
- 33- بدر صالح عبيد محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996، ص 53
- 34- Sarah marniesse. note sur les differentes approchs de la pauvrentes approches de la pauvrete division de la macro economie departement des politiques et etudes l gence franaise de developpement. France. 1999. p 1
- 35- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، دليل مؤشرات التنمية البشرية، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الامم المتحدة بيروت، 2001، ص 83
- 36- جبار بوكثير، مهدي بولطار ، المرجع السابق، ص 304
- 37- محمد مختار القاضي ، الأبعاد الاقتصادية لعمالة الأطفال في ظل العولمة دراسة تطبيقية على مصر ، (رسالة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق) ، جامعة الإسكندرية ، كلية الحقوق ، قسم الاقتصاد و المالية العامة، 2010، ص 67 .
- Derfoufi Mounire , De L Emigration a L Intégration Des Travailleurs Marocains L'Etranger .(Le Risque De Baisse Des Transferts Financiers),Mémoire Pour L'obtention Du Diplôme D Etudes Supérieures En Droit Public , Université Mohammed V Souissi, Faculté Des Sciènes Juridiques Economiques Sociales, Ag dal- Rabat , 1998-1999, P31

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

- 38- أمير فرج يوسف، المرجع السابق، ص 13.
- 39 للتوسع أكثر انظر: حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموي للجزائر للفترة 2005-2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2016، ص 55
- 40- منية عبد الرحيم، "أطفال الشوارع دراسة اجتماعية قانونية" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص ، كلية الحقوق جامعة، سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2003، ص65.
- 41- زهير حطب " تطور بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة" معهد الإنماء العربي، الدراسات الإنسانية، لبنان الطبعة الثالثة، بيروت، 1983 ،ص113.
- 42 متقي مشكور ، المرجع السابق، ص184
43 Derfoufi Mounire , OpCit , P28 .
- 44 عادل ابوبكر الطلحي ، الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا مقال متوفر على الموقع الالكتروني :
[63193149/...www.youm7.com/story/2017/4/1/](http://www.youm7.com/story/2017/4/1/63193149/)
- 45- أحمد الشقير ، الإصلاحات الاقتصادية أثارها على البطالة و التشغيل، حالة الجزائر ،(رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، 2008 ، ص 178.
- 46 مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري ، المرجع السابق، 33
- 47- ادريس الكراوي، "الاقتصاد المغربي، التحولات والرهانات"، دار النشر المغربية، 1996 ص20.
- 48 - متقي مشكور، المرجع السابق، ص 26.
- 49 بنجاح قدور ، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي (حالة المغرب) مقال على الموقع الالكتروني
platform.almanhal.com/Files/2/74714
- 50- فريدة قاضي ، الهجرة غير الشرعية خلفياتها ودوافعها، مجلة دراسات اجتماعية، العدد الخامس، مركز البصرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2010 ، ص 61 .
- 51 بلغراق فريدة ، التجمعات العربية الإفريقية في المهجر ومسألة الهوية ، مداخلة مقدمة إلى المنتدى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية ، إشكالية جديدة للقانون إشكالية جديدة للقانون، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 19-20 أبريل 2009، ص120
- 52- سهام بجاوي، أمنة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2014، ص142.
- 53 راجع أكثر: محمد التميمي ، سيف التميمي، الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ،مداخلة مقدمة إلى المنتدى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية ، إشكالية جديدة للقانون إشكالية جديدة للقانون، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 19-20 أبريل 2009، ص201
- 54 عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص24
- 55 و من مظاهر ذلك اتفاقية تشنغن والتي سعت من خلالها الدول الأوربية إلى توحيد ذاتها وحماية حدودها الخارجية وفتح حدودها الداخلية مع بعضها البعض قصد تكوين جماعة اقتصادية متماسكة تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الخارجية خاصة في المجال الاقتصادي
- 56 والتي تعود فكرة إنشائها إلى المستشار الألماني Helmut Kohl بمناسبة قمة لوكسمبورغ في 29- يونيو 1991 وذلك على منوال النموذج الفدرالي الألماني لمكافحة الإجرام المنظم ، ونجحت هذه الفكرة وتم التصديق عليها بمقتضى المادة الأولى k من اتفاقية ما سترخت Maasticht وفي 7-فبراير .
للتوسع أكثر انظر: محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصدائها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 312
- 57 أحمد رشاد سلام، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري و في القانون الدولي الخاص ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 262
- 58 أنشئت الوكالة الأوربية لإدارة الحدود من قبل الاتحاد الأوربي بين عامي 2000 و2001 ، ويقع مقر هذه الوكالة في فيروسي ببولونيا ، وخصصت لها ميزانية بقيمة 88.8 مليون أورو سنة 2009 ، و 87.9 مليون أورو سنة 2010 من اجل مكافحة التهديدات الأمنية وعلى رأسها الهجرة السرية .
- 59 خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، 2013، ص 82

عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها

- 60 وسيلة شابوا، النظام القانون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية، مركز الجامعي الحاج أوق المحوك، تمارست ، 21-23 ماي 2010 ، ص 10
- 61- Derfoufi Mounire ,Opcit , P32 Et Thomas Krings,Opcit,P76.
- 62 متقي مشكور، المرجع السابق، ص 122
- 63- . للتوسع أنظر محمد بن وراث ، مفيدة لمزري ، المرجع السابق، ص 198 ، و سيمر بو دينار ، الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في الدول غرب أوروبا ، أعمال ندوة إدارة جامعة الدول العربية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بالتعاون مع كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 23-24 أبريل 2007، ص 116.
- 64 متقي مشكور الهجرة السرية للأطفال القاصرين نحو أوروبا المرجع السابق، ص 33
- 65- للتوسع أنظر: رضا محمد هلال، تداعيات هجرة العمالة على أمريكا اللاتينية ، مجلة السياسية الدولية، العدد 889 ، يناير 1995 ، ص 62 . و خديجة المضمض، هجرة النساء، مجلة الهجرة القسرية، النوع و التزوج، العدد التاسع، مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أكسفورد، 2001، ص 17 .
- و Diedhiou Lamine, Le Contexte Des Migrations Senegalaises Vers Le Maroc, Une Migration Transit Ou D' installation, Memoire و Pour L Obtention Du Master, Universite Mohammed V Souissi, Faculte Des Sciences Juridiques Economiques Sociales, Ag dal-Rabat, 2011,P68
- 66- أحمد بنعمو ، أطفال الهجرة السرية و أشكال استغلالهم ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2001، ص 144 .
- 67 طعيبة أحمد، مليكة حجاج، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في بعدها الدولي و الوطني ، الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها في ظل التحديات الأمنية الجديدة ، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، 2015، ص 04
- 68 بلفراق فريدة، المرجع السابق ، ص 333.
- 69 بن وراث محمد عبد الحق، لمزري مفيدة ، المرجع السابق، 224
- 70 بن وراث محمد عبد الحق، لمزري مفيدة ، المرجع السابق، ص 225-
- 71 - جورج ثراوت فهمي، تحديات الوجود اللاتيني في الولايات المتحدة الأمريكية، المجلة السياسية، العدد 165، المجلد 41، القاهرة، 2006، ص 65.
- 72 - محمد معمر، أسباب ودوافع الإقبال، (رسالة للنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع 2008 - 2009 ، ص 128.
- 73- Chaabit Rachid, Migration Clandestine African Vers L Europe (Un Espoir pour les Uns , Un Problème pour Les Autres, L harmattan , 2010. P119
- 74 - باقر سليمان النجار ، حلم الهجرة للثروة ، الهجرة و العمالة المهاجرة في الخليج العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001، ص 25.
- 75 - يعقوب الشبيخي، تطور العائدات المالية للهجرة التونسية ودورها في نشأة المقاول الرأسمالي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 11 ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع و مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2010 ، ص 101.
- 76- Pino Luca Trombetta , Vers Un Islam Italien, Migration Et Citoyenneté, Actes Du Colloque International Organise A La Faculté Des sciences Juridiques, Économiques ET sociales Rabat- Agdal ,25-26 Avril,2003 P141 Et Agir Contre La Traite Des Personnes Et Trafic De Migrants, (Manuel De Formation De Base),Opcit ,P 19.
- 77 الهجرة و اثرها النفسية مقال متوفر على الموقع الإلكتروني <https://geroun.net/archives/73956>
- 78 - وليد الشيخ، أوروبا وقضايا الهجرة معضلة الأمن والاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، القاهرة ، 2006 ، ص 68.
- 79 - لحبيب أنفاد، بعض مظاهر من حقوق الإنسان ، مجلة دفاتر، العدد التاسع، مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغربية، المغرب، أكتوبر 2004 ، ص 45. و الهجرة المغربية والعولمة، المهاجر في قلب التنمية، أعمال الندوة نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، وحدة، أيام 08-10 نوفمبر 2001. ص 25
- 80 - وليد الشيخ، المرجع السابق، ص 69.